

اثر المتغيرات المؤسسية في الاستثمار المحلي

دراسة على مجموعة من الدول الافريقية للمدة 2002-2015

بيران انور محمد طاهر¹ أ.د. ابراهيم اديب ابراهيم²

(1) مدرس مساعد / جامعة دهوك التقنية / المعهد التقني الاداري - دهوك

(2) استاذ جامعة الموصل / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

الهدف من هذه الورقة هو دراسة تأثير العوامل المؤسسية على الاستثمار المحلي لمجموعة من 16 دولة في القارة الافريقية خلال الفترة 2002-2015 ، باستخدام نموذج بيانات لوحة ديناميكية. تم استخدام نموذج Kraay and Driscoll للتأثيرات الثابتة الذي يفسر الارتباط التسلسلي والتغير الجماعي في الاتجاه والاعتدال المقطعي ، مع نتائج تجريبية تكشف أن جميع مؤشرات الحكم تؤثر إيجاباً وبشكل كبير على الاستثمار المحلي في إفريقيا ، باستثناء فعالية الحكومة التي تصادف أنها غير ذات أهمية . أيضاً ، إن حرية الرأي و المساءلة والسيطرة على الفساد يمارسان مزيداً من التأثير على الاستثمار المحلي كما هو موضح من خلال قيم معاملهما. علاوة على ذلك ، يعتبر النمو الاقتصادي أيضاً عاملاً مهماً في تفسير الاستثمار المحلي في إفريقيا.

الكلمات البالة: الحكومة ، الاستثمار المحلي ، افريقيا ، المتغيرات المؤسسية.

1. المقدمة

حيث ستركز على العوامل المؤسسية التي تؤثر على زيادة الاستثمارات المحلية وهذه العوامل ذات اهمية في التأثير على المناخ الاستثماري ، وهي مرتبطة بمؤشر مدركات الفساد ومؤشر الحرية الاقتصادية والافصاح والشفافية وهي عناصر يشار عليها بمصطلح (الحكومة).

تعرف المؤسسات بأنها القواعد والقوانين الرسمية والعادات والمعايير الاجتماعية التي تؤثر في اشتغال كل المجتمعات على نحو كبير؛ لان العقوبات المؤسسية تعرقل نشوء الأسواق الكفوءة بحيث يؤدي إلى منع حصول الأفراد على تحسين مستوى معيشتهم، ومن تلك العقوبات ضعف تنفيذ القوانين والعقود وحقوق الملكية غير الآمنة، ووجود بيروقراطية فاسدة وغير كفوءة وارتفاع كلفة المعاملات والصفقات ووجود معايير اجتماعية وحضارية تعيق التعاون والتبادل. وقد أثبتت بعض الدراسات أن النماذج الاقتصادية التي أهمل دور المؤسسات أخفقت في الوصول إلى الأسباب الحقيقية وراء تصميم السياسات الجيدة التي تحفز الاستثمار.

ومن تلك العوامل أو المؤشرات: (الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية

قد ادت التطورات في النظرية الاقتصادية في القرن العشرين الى تركيز على اصلاح البنية المؤسسية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، عبر الاستقرار السياسي وحكم القانون وحماية حقوق الملكية العامة والخاصة والسيطرة على الفساد، فهي تعد البنية المؤسسية السلمية التي تسعى اليها كل الدول من اجل اصلاح الواقع الاقتصادي للبلدان على اختلاف انظمتها الاقتصادية والسياسية .

حيث يعد الاستثمار مصدراً حقيقياً للتنمية ومحركاً للنشاط الاقتصادي في العديد من الدول التي توظف راس المال توظيفاً جيداً ، فالاستثمار يعتبر الدافع الاساسي للنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الناتج المحلي وتوفير مواد اولية اضافية مكلمة للادخار الوطني كما يساعد الدول المطيفة على استغلال مواردها الطبيعية ، وتتمية بنيتها التحتية .

ويعد دوكلاس نورث من الاقتصاديين المؤسسين الأوائل للاقتصاد المؤسسي الجديد الذي يعرف المؤسسات بأنها قواعد اللعبة السائدة في المجتمع، أو أنها تمثل القيود المتزايدة التي وضعت إنسانياً، فهي تتألف من القواعد الرسمية التي تشمل (القوانين، اللوائح، الدساتير) والقواعد غير الرسمية (الأعراف، التقاليد، قواعد السلوك)، التي نستطيع من خلالها إيجاد الخصائص الأساسية للتغيير المؤسسي كوجود التفاعل المستمر للمؤسسات في المجالات الاقتصادية والاستثمار في المهارات والمعرفة عند الأفراد والمؤسسات التي تضع تصورات حول الفرص والخيارات التي من شأنها تغيير المؤسسات تدريجياً (North,1992, 5-6).

وان للمؤسسات جملة من الوظائف التي تؤديها ومنها: (Tavares,2004, 50-51)

1- تكوين القواعد وتطبيقها: فالمؤسسات الأكثر كفاءة تسهل تحقيق نتائج أكثر كفاءة بتحديد مجموعة من الخيارات المتاحة للأفراد. وتشمل السلع العامة، العوامل الخارجية، الأمثلة على الحالات التي تتسم بالتوازن، كما أنها تؤدي دوراً مهماً جداً في تخفيض تكلفة القيام به.

2- تجميع المعلومات والأولويات، وتوفير السلع واستهلاكها، والخدمات ذات الخصائص المعقدة بما في ذلك السلع العامة والعوامل الخارجية والذي يجعل من الصعب على آليات السوق تحقيق نتائج فعالة، وقد تكون المنافع الخاصة والاجتماعية منحازة لأن الأفراد يفتقرون إلى الحوافز للكشف عن ميولهم الحقيقية، ويمكن في هذه الحالات تعيين المؤسسات لمساعدة الأفراد في التعبير عن ميولهم والحصول على المعلومات.

3- تقاسم المخاطر والحد من اللاتيقن، فالمؤسسات يمكن أن تكون ذات قيمة وتوفر هيكل المعاملات اليومية التي تقلل من الغموض وتسمح للجماعات والأفراد لتكوين مجموعة من المبادلات المثمرة المتاحة ومنها نظم الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة.

4- الاستخدام الأمثل للموارد، وتجميع قدرات المؤسسات الفردية والموارد اللازمة لزيادة الإنتاج الاجتماعي في المجالات والسبل التي تتجاوز إمكانيات الأفراد للعمل بمفردها.

5- إعادة توزيع الموارد بعيداً عن نتائج السوق.

1 - 2 قياس المؤسسات :

من أجل تنظيم الحالة السياسية والاقتصادية في أي دولة أو مجتمع تظهر الاختلافات بين الدول من ناحية تأثير المؤسسات ومدى وجود الارتباط القوي بين المؤسسات والأداء الاقتصادي، فالدساتير أو القوانين الانتخالية هي أمثلة جيدة على مؤشر المؤسسة، ولكن قد تختار الأنظمة السياسية الشمولية التي تحتكر الحرية بشكل مطلق سياسات جيدة تضاهي الأنظمة الديمقراطية .

قام ستيفان فويكت (S.Voigt) في دراسته كيفية قياس أداء المؤسسات يؤكد على أن محاولة قياس المؤسسات تحتاج إلى أن تكون مدفوعة بنظرية، والاعتماد على مقاييس المقارنة بين الأنظمة القضائية، إذ حققت بعض البلدان مستويات عالية من الكفاءة ويمكن تمييزها عن البلدان التي تمتلك أنظمة قضائية غير كفوءة. ويستند

الحكومة، نوعية السيطرة والضغط، حرية التعبير والمساءلة، وسيادة القانون، وضبط الفساد).

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أنه أحد الموضوعات الأكاديمية الذي يولي له صانعي السياسات الاقتصادية أهمية كبيرة كون أن العوامل المؤسسية للبلدان لها تأثير كبير في توليد مناخ مؤسسي ملائم لزيادة الاستثمارات المحلية .

مشكلة البحث: رغم أهمية الاستثمار ، إلا أن استقطاب الاستثمارات ليس بالأمر السهل، إذ يتطلب بيئة ملائمة من خلال العمل على تحسين المناخ العام للاستثمار، والذي يتم تقييمه من قبل المستثمر بناء على جملة من المؤشرات المؤسسية (السياسية منها والاقتصادية) ، مما يتطلب بناء دولة المؤسسات وتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية وممارسة الحكم الصالح وتطبيق المعايير المؤسسية بشكل يسجم مع الأطر والآليات المؤسسية.

هدف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المناخ المؤسسي على جاذبية الاستثمار من خلال معرفة العلاقة واثر العوامل المؤسسية على الاستثمار المحلي ، لدول عينة الدراسة .

فرضية البحث:

- ان لعوامل المؤسسة اثر ايجابي طويل الاجل على الاستثمار .
- تؤثر العوامل المؤسسية على الاستثمار بنسب متفاوتة وحسب طبيعة اقتصادات تلك الدول ونظمها الاقتصادية .

منهج البحث: يعتمد البحث أسلوب التحليل الإحصاء الوصفي ومصنوفة الارتباط في بيان اثر العوامل (المتغيرات) المؤسسية في الاستثمار ، تم استخدام نموذج Kraay and Driscoll and للتأثيرات الثابتة الذي يفسر الارتباط التسلسلي والتغاير الجماعي في الاتجاه والاعتماد المقطعي حيث يستفيد البحث من قواعد البيانات لعينة من مجموعة دول افريقية مختارة لفته 2002 - 2015 .

1 - 1 مفهوم المؤسسات وكيفية قياسها :

إن أهمية المؤسسات ومفهومها في المنظور الاقتصادي تختلف باختلاف البلدان، وذلك نتيجة لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية ودرجة تقدم المجتمعات ، وتلعب المؤسسات القائمة من خلال الجودة المؤسسية دوراً في تحقيق الأداء الاقتصادي ومدى ضمان حقوق الملكية وإدارة الموارد والحريات السياسية والديمقراطية وغيرها من العوامل المؤسسية تلعب دوراً أساسياً في تحديد شكل التنظيم الاجتماعي لهذه البلدان.

إن نوع العوامل المؤسسية وجودتها أثراً كبيراً في تحقيق مناخ مناسب للقيام بالاستثمارات كما أن رداءة الجودة المؤسسية والفضائل في تنفيذ السياسات الجيدة من الأسباب الرئيسة وراء التراجع في معدلات الاستثمار المحلي و النمو وزيادة الفقر والصراعات المجتمعية.

فويكت في دراسته على جملة من الافتراضات هي: (Voigt, 2007, 1-7)

الافتراض الأول: تأثير المؤسسات ناتج عن مضمونها وتطبيقها الحقيقي، إذ تدخل المؤسسات النظام وهي تسمح للأفراد بأن يبنون توقعات معقولة حول المستقبل. وإن زيادة إمكانية التنبؤ قد تتحقق بطريقتين:

- 1- المضمون الملموس للقانون (درجة حماية الملكية الفكرية).
- 2- درجة التطبيق الحقيقي للقانون أو درجة فرضه.

الافتراض الثاني: تأثير تحديد المؤسسات يعتمد إلى حد كبير على تطبيقها الحقيقي وفرضها للتأكد من التأثير المعنوي للمؤسسات على المتغيرات الأخرى. إذ إن الفرض الحقيقي يعتمد على سلوك الجهات التي تفرض القانون.

الافتراض الثالث: إن السلوك الحقيقي قد يجدد من خلال مؤسسة واحدة، ويمكن للمؤسسات الداخلية أن تعزز دورها، ولكنها أيضاً بإمكانها أن تضعف من تأثير المؤسسات الخارجية.

الافتراض الرابع: الفرض الحقيقي للمؤسسات السياسية يكون حذراً جداً، عل سبيل المثال، عند النظر إلى السلم الهرمي للمؤسسات، فإن عدم المطابقة مع المؤسسات الاقتصادية قد يعرض من لا يطابق إلى عقوبات عن طريق المؤسسات السياسية، وعدم المطابقة من قبل أعضاء الإدارة يعاقب بالقانون الإداري ولكن يمكن تحديده من خلال المحاكم الإدارية.

وإذا شرع المشرعون قانوناً جديداً يقوم بالمراوغة مع الدستور، فإن مراجعة الدستور من قبل المحكمة الدستورية قد يؤدي إلى إبطال هذا القانون.

الافتراض الخامس: الفرض الحقيقي لجميع المؤسسات ولا سيما المؤسسات السياسية، هو وظيفة المؤسسات غير الرسمية أو الداخلية، فإن الكثير من حالات العقوبات تجاه عدم المطابقة بالوسائل غير الرسمية هي أكثر فاعلية من عقوبات المؤسسات الرسمية (مثال: إذا فسح أحد التجار عقداً فسوف يقل من يرغب في التعاقد معه، إذا سوف يعاقب من قبل الشركاء المحتملين).

الافتراض السادس: المؤسسات الداخلية معفية إلى حد كبير من التعديلات والتغيرات. إذ تفرض المؤسسات الداخلية بدون الاعتماد على الدولة، وإن استثناء مجموعات معينة من العقوبة عملت بها خلال الآلاف السنين، وهناك العديد من هذه المؤسسات المتجسدة في التقاليد والأخلاقيات وأعراف المجتمع.

وهناك نوعين من المؤشرات الرسمية والمؤشرات غير الرسمية، إذ تشمل الأولى المؤشرات التي تنشرها المنظمات المختصة التي تبين مدى قدرة الدولة والحكومات على التوجيه والحاكمة وقدرتها على ضمان حقوق الملكية وترسيخ الديمقراطية والحريات العامة. وهناك منظمات عدة تقوم بنشر هذه المؤشرات منها: (الإمام، 2005، 8).

1- وحدة مخاطر المعلومات الاقتصادية (EIU).

2- بيت الحرية (Freedom House).

3- منتدى الاقتصاد العالمي (Global Economics Forum).

4- قاعدة (Cingranelli Richards) حول بيانات حقوق الإنسان ومقياس الإرهاب السياسي (HUM).

5- قاعدة بيانات الحياة المؤسسية (IPD)

6- المخاطر السياسية الدولية للبلد (PRS)

7- مؤشر (Gallup) العالمي للاستطلاع (GWP)

8- مراسلون بلا حدود (RSF)

9- شروط الأعمال الدولية ومؤشرات الخطر (WMO)

10- خدمة البصيرة العالمية للأخطار الدولية (DRI)

11- تقديرات مخاطر أمن البلاد (IJET)

12- مؤسسة التراث والحرية الاقتصادية (HER)

13- مؤشر حركة السير في الولايات المتحدة (TPR)

أما المؤشرات الثانية (غير الرسمية) التي تتعلق بالعادات والأعراف والقيم الاجتماعية والمعتقدات (القواعد غير الرسمية) فتربط بنظرة الإنسان إلى طبيعة الحياة، فهي تتأثر بدورها بالتجربة والتعليم واكتساب المعرفة، وهذا العنصر جعلها أقل قابلية من الجوانب المؤسسية الرسمية كالقوانين والساتير واللوائح والتشريعات والتنظيم السياسي .

ومن المصادر والمنظمات التي تصدر هذه المؤشرات :

1- مؤشرا افر وباروميتر (Afro barometer)

2- مؤشر التحويل (Bertelsmann Index) - BTI

3- مؤشر بيت الحرية للبلدان في مفترق الطريق (CCR)

4- مؤشر الموازنة المفتوحة - المشروع الدولي للموازنة (OBI)

5- مؤشر السلامة العالمي (GII)

6- مؤشر تقديرات أداء القطاع الريفي (IFD)

7- المؤشر الإفريقي للانتخابات (IRP)

8- مؤشر لاتينوباروميتر (LBO)

9- مؤشر البحث الدولي والتبادل والتواصل الإعلامي (MSI)

10- مؤشر فان ديربيليت الجامعية الأمريكية (VAB)

11- مؤشر معهد الإدارة والتنمية والمنافسة السنوي العالمي (WCY)

12- مؤشر السياسة القطرية للبنك الأفريقي للتنمية والتقديرات المؤسسية (ADB).

13- مؤشر البنك الآسيوي للتنمية والتقديرات المؤسسية (ASD)

14- مؤشر مسح بيئة المشروع التجاري (BPS).

15- مؤشر السياسة القطرية للبنك الدولي والتقديرات المؤسسية (PIA)

16- مؤشر السياسة القطرية للبنك الأفريقي للتنمية والتقديرات المؤسسية (ADB)

17- مؤشر البنك الأوروبي لإعادة الأعمار وتقرير انتقال التنمية (EBP)

18- مؤشر بيت الحرية (FRH)

19- تقرير التنافسية العالمية - المنتدى الاقتصادي العالمي (GCS)

2 - 1 العوامل المؤسسية (المتغيرات المؤسسية)

انطلاقاً من محور دراستنا حول الأبعاد الستة للحكم التي تؤثر في النمو الاستثنائي

وتشريع الابتكارات) وتنفيذ السياسة العامة (على سبيل المثال: أدوات السياسة الصناعية والزراعية وقدرة الإنفاق الحكومي، وثققات قطاع الصحة والسكان والتنمية الحضرية، والبيروقراطية والاستجابة). (كاسي، 2001، 25-27).

4. نوعية السيطرة والضبط (Regulatory Quality):

هذا البعد يركز على نوعية الإشراف والمراقبة في الأسواق المالية وغير المالية ومدى التعقيدات الإدارية التي تحكم النشاط الاقتصادي، أي أن هذا المؤشر يصور قدرة الحكومة في صياغة وتطبيق السياسات والتعليقات الصحيحة التي تسمح له وتروج لتطوير وتنمية القطاع الخاص.

ويقيس مؤشر نوعية السيطرة والضبط قدرة الحكومة على صياغة وتطبيق السياسات والتعليقات الصحيحة التي تسمح له وتروج لتطوير القطاع الخاص، وهي محسوبة من بيانات المسح من المصادر المتعددة، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين -2.5 (أداء سيء جداً) إلى +2.5 (أداء ممتاز)، هذا المؤشر أيضاً يشبه مؤشر (MCC) تحت معيار الحرية الاقتصادية وغيره من المؤشرات التي تستخدم رتب البلدان إلى مجموعات تتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر (للأداء السيء جداً) إلى 100 (للأداء الممتاز) لقياس النوعية التنظيمية (WorldBank, 2010).

5. دور القانون (Role of Law):

يمثل هذا العامل بمدى كفاءة النظم القانونية والقضائية وفعاليتها وثقة المتعاملين فيها، وخاصة نوعية تنفيذ العقود، حقوق الملكية، الشرطة، المحاكم فضلاً عن مستوى الجريمة والعنف. إن حكم القانون هو مبدأ قانوني ولا احد يعاقب بحالة معينة إلا إذا تم خرق القانون.

إن أحد تعاريف حكم القانون يركز على ضرورة التمييز بين القواعد والإجراءات الرسمية والخصائص الجوهرية التي تتضمن الحقوق والحريات الأساسية. وأي تعريف يجب أن يكون قابلاً للتطبيق بشكل واسع على العديد من أنواع النظم السياسية والاجتماعية، من ضمنها البعض الذي يفتقر إلى العديد من الخصائص التي تميز الأمم الديمقراطية، ومن الناحية الأخرى، عرف بأن حكم القانون يجب أن يكون أكثر من مجرد نظام القواعد. (المناعي، 2008، 10)

6. ضبط الفساد (Control of Corruption):

هذا البعد يعكس وجود ظاهرة الفساد المالي والإداري ومدى تفشيته في إتمام المعاملات وتأثيره على بيئة الأعمال، وتزداد درجة هذا المؤشر كلما تستغل المصالح العامة من أجل المصالح الخاصة.

ويعتقد البعض بأن الأشكال الكثيرة والسرية للفساد تجعل قياسها صعباً ولا سيما في إعطاء تقييم موحد لدرجة الفساد في كل بلد، إلا أن منظمة الشفافية الدولية تحاول إعطاء بعض المؤشرات المهمة للفساد على المستوى العالمي والمحلي سنوياً ومن خلال ثلاث مجموعات من المعلومات المشتقة من الاستطلاعات المستندة على الاستبيانات. وهذه المجموعات تعكس على التعاقب الحكم على الأشخاص العاملين في الأعمال من الأجانب والمواطنين والمحليين وخبرة المواطن العادي وسلوك دافعي

المحلي والمعتمدة من قبل البنك الدولي، سوف نتطرق إلى الكشف عن معظم المؤشرات الرسمية وغير الرسمية المستخدمة من قبل المنظمات والجهات الدولية والخاصة لأغراض قياس الجودة المؤسسية ضمن كل بعد من أبعاد الستة للحكم وهي:

1. حرية الرأي والمساءلة (Voice & Accountability):

تعني مدى قدرة الأفراد على اختيار حكوماتهم ودورهم في مراقبة السلطات، وتشمل أيضاً حرية الإعلام. وهناك العديد من المنظمات المعنية بقياس هذه المؤشرات من خلال جمع عدد من المؤشرات الكمية والنوعية وتبني مؤشرات مركبة تستخدمها في تصنيف الدول وترتيبها حسب درجة تقدمها المؤسسي ودرجة المخاطرة فيها. وقد برز هذا المؤشر واحتل الأولوية في جدول أعمال التنمية الدولية والحوار الأوسع حول أهمية الحكومة في تحسين فرص الفقراء، إلا أن آثار قياس هذا المؤشر محدودة حتى الآن وأن النتائج في جميع مجالات سياسة التنمية أمر بالغ الأهمية بالنسبة للجهات المانحة لفهم تأثير عملهم. (Acemoglu, 2008, 267)

2. الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political stability & Absence of Violence):

وهذا يعني مدى احتمال عدم استقرار الحكومة وتعرضها للتغير ودرجة استقلال الحكومات عن الضغوط السياسية ونوعية الصياغة وتطبيق السياسة ومصداقية التزام الحكومات بمثل هذه السياسات.

وهناك العديد من المؤشرات الرسمية التي تعكس مدى وجود الاستقرار السياسي في بلد ما منها (خطر الانقلاب العسكري، خطر التمرد، الإرهاب السياسي، خطر الحرب الأهلية، خطر الاضطرابات الحضرية الرئيسية، النزاع المسلح، المظاهرات العنيفة، الاضطرابات الاجتماعية، التوترات الدولية، الاعتقالات السياسية، تفشي الاختفاء، تفشي حالات التعذيب، معدل خطر الأمن، النزاعات ذات الطبيعة القومية والإقليمية أو الدينية، أعمال العنف بخصوص التنظيمات السياسية، الأمن العام الخارجي، استقرار الحكومة، النزاعات الداخلية والخارجية، التوترات العرقية، الاضطراب المدني). أما المؤشرات غير الرسمية فهي تعكس مدى وجود مخاطر عدم الاستقرار السياسي بالنسبة للدول وانعكاساتها على النمو الاقتصادي (روزرفورد، 2009: 2-3).

3. فاعلية الحكومة (Government Effectiveness):

هذا المؤشر يعكس جودة الخدمات العامة ودرجة استقلالية المؤسسات الحكومية عن الضغوط السياسية، ونوعية السياسات المطبقة ومصداقية التزام الحكومة بمثل هذه السياسات. وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم جمعت عناصره من مصادر مختلفة.

وإن أهم المبادرات في وضع تقييم فاعلية الحكومات، هي عملية تقييم القدرات الإدارية للحكومات المحلية، وقد حدد مؤشر بوتنام ثلاثة أبعاد للأداء الحكومي منها: العمليات السياسية (على سبيل المثال: الاستقرار، مجلس الوزراء، السرعة في تنفيذ الميزانية، الخدمات والمعلومات الاحصائية). والقرارات السياسية (مثل إصلاح التشريعات

الرشوة المحتمل في المعاملات عبر البلدان.

بسبب محفزات يستخدم نموذج FE بشكل شائع عند فحص تأثير المتغيرات التي تتغير بمرور الوقت حيث يتحكم في الخصائص الفردية الثابتة للبلدان في النموذج .

مناحية أخرى ، يتعامل نموذج الطاقة المتجددة مع عدم التجانس عبر المقاطع العرضية ككوات عشوائية ويتم ذكره على النحو التالي ؛

$$\ln DI_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \theta GOV_{it} + \mu_{it} + \epsilon_{it}$$

هو الخطأ المحدد المميز ، المعروف أيضاً باسم الخطأ بين الكيانين. من المفترض أن تكون الاختلافات عبر الوحدات عشوائية وغير مرتبطة بالمتغيرات المستقلة في النموذج. في نموذج الطاقة المتجددة ، من المفترض أن مصطلح خطأ الكيان غير مرتبط بالمتغيرات المستقلة في النموذج ، وبالتالي السباح للمتغيرات ذات الوقت الثابت أن تلعب دوراً كمتغيرات توضيحية.

يعتمد اختيار النموذج الأساسي للدراسة على عدة اختبارات. عند الاختيار بين FE و OLS المجموعة ، تطبق الدراسة اختبار F الذي يؤكد ما إذا كان هناك تحيز متغير محذوف في النموذج. تشير القيمة الاحتمالية التي تقل عن 5 في المائة إلى وجود تأثيرات فطرية مهمة ، مما يعني أن التفاضل عن عدم التجانس غير الملحوظ في النموذج يمكن أن يؤدي إلى تحيز التقدير وعدم الاتساق. تختبر الدراسة أيضاً بين OLS المجموعة ونموذج RE باستخدام اختبار (LM Pagan-Breusch) (-BP) Multiplier Langragian الفرضية الصفرية لا اختبار LM-BP هي أنه لا يوجد اختلاف جوهري عبر المناطق. تشير قيمة الاحتمالية التي تقل عن 5 في المائة لا اختبار LM-BP إلى أن نموذج الطاقة المتجددة مناسب ، وأن OLS المجمع غير مناسب. الهوسان 2 يتم إجراء الاختبار أيضاً في الاختيار بين نموذج FE ونموذج RE . وفقاً (Mannarino 2013).

فإن Hausman يهدف الاختبار إلى تحديد بأن عوامل الانحدار المعتمدة مع تأثيرات الوحدة. هذا يعني أنه لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة وتأثير الوحدة. وهذا يعني أيضاً أن تقديرات نموذج FE يشير الى التأثيرات العشوائية . في حين أن الفرضية البديلة هي أن نموذج FE أفضل من نموذج RE ، فإن الفرضية الصفرية هي أن كلا من FE و RE ينتجان معاملات متشابهة. وفقاً ل (Yang and Baek 2010) ، يتيح لنا اختبار Hausman تحديد ما إذا كانت شروط الخطأ المناسبة ثابتة أو مستمدة من توزيع عشوائي. تشير القيمة الاحتمالية التي تزيد عن 5 في المائة إلى أن كلا من نموذج FE ونموذج الطاقة المتجددة موثوقان ولكن نموذج الطاقة المتجددة أكثر كفاءة لأنه يستخدم درجة أقل من الحرية. تقوم الدراسة أيضاً باختبار الارتباط التسلسلي ، والذي يؤدي إلى تحيز الأخطاء المعيارية في نماذج بيانات اللوحة الخطية (الكواز ، 2008 ، 102)

كما تنشر هذه المنظمة معلومات عن قياس الفساد حول البحوث المرتبطة بعوامل تؤثر على الفساد وفعالية مكافحتها. وهناك استطلاعات أخرى تقدمها تقارير التنافس العالمي واستشارة المخاطر السياسية والاقتصادية وخدمات المخاطر السياسية والبنك الدولي (2009, 144). (Rossiaud, 2009, 144).

3-1 عرض ومناقشة النتائج التجريبية

استخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي ومصنوفة الارتباط ونماذج اللوحة الخطية باستخدام طريقة المبرعات الصغرى (OLS) ونموذج التأثيرات الثابتة (FE) ونموذج التأثيرات العشوائية (RE) استخدم الإحصاء الوصفي متوسط كل من المتغيرات داخل البلدان المستخدمة في الدراسة. تساعد مصنوفة الارتباط على فهم درجات استبدال العلاقات بين المتغيرات في النموذج ، والتي تعتبر ذات أهمية خاصة من أجل تجنب مشاكل التعددية الخطية والتقدير المتحيزة. أيضاً ، استخدمت الدراسة ستة مؤشرات حوكمة مجمعة وغير مجمعة مصدرها. WGI تم إنشاء مؤشرات الحوكمة المجموعة من خلال استغلال تحليل المكونات الرئيسية لتقليل متغيرات الحوكمة الستة. النتائج المسموح بها للحصول على التراكيب التالية: 1 (الحوكمة السياسية ، والتي تشمل الاستقرار السياسي والصوت / المساءلة) ، 2 (الحوكمة الاقتصادية ، والتي تتكون من فعالية الحكومة وتنظيمها الجودة)

3 (الحوكمة المؤسسية ، والتي تشمل مكافحة الفساد وسيادة القانون). يتضمن تحليل المكون الرئيسي تقليل مجموعة من المؤشرات شديدة الارتباط إلى مجموعة غير مرتبطة من المتغيرات الصغيرة المعروفة باسم المكونات الرئيسية .

من بين تقنيات التقدير الثلاثة البديلة ، يفترض OLS المجمع يتم تشغيله في بيانات العينة أنه لا يوجد تغير عبر المقاطع العرضية ويشار إليه على النحو التالي :

$$\ln DI_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \theta GOV_{it} + \epsilon_{it}$$

يتألف من مؤشرات الحوكمة (المجموعة وغير المجموعة). وهي تشمل الاستقرار السياسي ، والصوت / المساءلة ، والحوكمة السياسية ، وفعالية الحكومة ، والجودة التنظيمية ، والحوكمة الاقتصادية ، والسيطرة على الفساد ، وسيادة القانون ، والحوكمة المؤسسية . تشير إلى مؤشر المقطع العرضي ، يدل على مؤشر الوقت. يتم التعبير عن نموذج FE الذي يتحكم في عدم التجانس عبر البلدان في معلمات التقاطع على النحو التالي ؛

$$\ln DI_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \theta GOV_{it} + \epsilon_{it}$$

هي المعلمة الإقليمية المحددة التي تشير إلى التأثير الثابت. وفقاً (Mannarino and Algieri 2013)، فإن يقال إنه يمثل الجهل بكل ميزة منهجية أخرى تتنبأ بالمتغيرات التابعة. الهدف الأساسية في نموذج FE هي أن لا يتغير بمرور الوقت. ومن ثم فإن أي اختلافات في متغير النتيجة يجب أن تكون

النمو الاقتصادي، فإن غامبيا لديها أدنى مستوى من النمو الاقتصادي. في المتوسط، تمتلك مصر أقوى عملة بين الدول المستخدمة في الدراسة، بمتوسط سعر صرف 1.78 في اللوغاريتم الطبيعي للدولار الأمريكي بينما سيراليون لديها أضعف عملة من 13.8 في اللوغاريتم الطبيعي للدولار الأمريكي. معدل الفائدة الحقيقي الذي يدل على تكلفة الاقتراض الحقيقية هو الأعلى في غامبيا والأدنى في الجزائر.

تشمل البلدان المشاركة في هذه الدراسة الجزائر ومصر وغامبيا وكينيا ولسوتو وليبيريا وملاوي وموريشيوس وموزمبيق ونيجيريا ورواندا وسيراليون وجنوب إفريقيا وسوازيلاند وتانزانيا وأوغندا. تتراوح الفترة الزمنية لهذه الدراسة 2002 إلى 2015.

يبدأ هذا القسم بإحصاء وصفي بسيط للمتغيرات في النموذج باستخدام المتوسط لكل مقطع عرضي. تظهر النتائج من الجدول 1 أنه في اللوغاريتم الطبيعي، فإن الاستثمارات المحلية متشابهة تماماً عبر البلدان المستخدمة في النموذج.

الجدول (1) متوسط المتغيرات عبر الدول، 2002 - 2015

Country	Domestic Investment	Economic Growth	Exchange Rate	Real Interest rate	CC	GE	PS	RL	RQ	VA
Algeria	24.64	25.76	4.33	2.02	-0.55	-0.55	-1.27	-0.69	-0.90	-0.96
Egypt	24.25	25.99	1.78	2.11	-0.57	-0.50	-0.99	-0.22	-0.42	-1.07
Gambia	19.21	20.57	3.37	21.43	-0.62	-0.64	0.12	-0.39	-0.40	-0.99
Kenya	22.58	24.34	4.38	6.36	-0.99	-0.53	-1.25	-0.86	-0.22	-0.27
Lesotho	20.11	21.53	2.11	5.79	0.01	-0.35	0.07	-0.20	-0.55	-0.21
Liberia	19.18	20.92	4.21	7.43	-0.78	-1.36	-1.10	-1.18	-1.29	-0.53
Malawi	20.41	22.53	5.13	13.71	-0.61	-0.60	0.001	-0.22	-0.58	-0.28
Mauritius	21.46	22.95	3.41	9.68	0.49	0.79	0.87	0.95	0.76	0.85
Mozambique	21.28	22.93	3.31	12.25	-0.56	-0.56	0.14	-0.66	-0.46	-0.14
Nigeria	24.39	26.48	4.96	4.19	-1.13	-1.02	-1.93	-1.22	-0.87	-0.72
Rwanda	20.74	22.36	6.39	8.65	0.11	-0.28	-0.56	-0.47	-0.36	-1.25
Sierra Leone	19.69	21.63	8.13	10.42	-0.90	-1.23	-0.34	-1.01	-0.92	-0.34
South Africa	24.93	26.60	2.11	4.14	0.17	0.49	-0.08	0.10	0.50	0.61
Swaziland	20.29	22.17	2.11	4.58	-0.33	-0.71	-0.21	-0.58	-0.52	-1.28
Tanzania	22.76	24.08	7.19	4.63	-0.62	-0.52	-0.32	-0.42	-0.42	-0.24
Uganda	22.18	23.60	7.66	12.39	-0.90	-0.50	-1.09	-0.43	-0.16	-0.56

المصدر: من عمل الباحثان. من بيانات WDI و WGI.

حين أن ليبيريا لديها أدنى قيمة وسطية قدرها 18.19، فإن جنوب إفريقيا لديها أعلى مستوى من الاستثمار المحلي بمتوسط قيمة 93.24 للسنوات. أيضاً، في العمود الثالث، يظهر النمو الاقتصادي أيضاً أوجه تشابه عبر البلدان في اللوغاريتم الطبيعي. في حين يمكن اعتبار جنوب إفريقيا لديها أعلى مستوى من

حكومية. أيضاً، يوضح الجدول 1 أن موريشيوس أكثر استقراراً سياسياً من البلدان الأخرى في نموذجنا. غامبيا وليسوتو وملاويوموزمبيق هي البلدان الأخرى التي تتمتع بيئة سياسية مستقرة نسبياً كما تدل عليها قيمها الإيجابية. تتمتع موريشيوس وجنوب إفريقيا بسيادة قانون قوية في حين أن نيجيريا لديها أضعف سيادة القانون كما تدل عليها قيمها. من حيث الجودة التنظيمية وحرية الرأي والمساءلة، تتمتع موريشيوس أيضاً بأفضل كلا الأمرين بينما تمتلك ليبيريا أدنى مستوى، من حيث الجودة التنظيمية كمؤشر لحكومة الجودة، فإن سوازيلاند لديها أدنى مستوى من حرية الرأي والمساءلة. قد تكون جودة الحكم في موريشيوس أيضاً سبباً جيداً لوجود معدل فقر منخفض جداً في البلاد حيث يعيش أقل من 1 في المائة من سكانها على دولار واحد في اليوم أو أقل.

الجدول (2) مصفوفة الارتباط

	DI	GDP	EXC	RI	CC	GE	PS	RQ	RL	VA
DI	1.0000									
GDP	0.9804	1.0000								
EXC	-0.1120	-0.1201	1.0000							
RI	-0.3368	-0.3489	0.1281	1.0000						
CC	-0.0073	-0.0608	-0.3887	-0.0427	1.0000					
GE	0.3368	0.2715	-0.3290	-0.0384	0.7790	1.0000				
PS	-0.3827	-0.4279	-0.2285	0.2201	0.6503	0.5355	1.0000			
RQ	0.2689	0.2330	-0.2203	0.0142	0.6351	0.8803	0.5100	1.0000		
RL	0.1046	0.0537	-0.3098	0.0652	0.7635	0.8785	0.6971	0.8117	1.000	
VA	0.1107	0.0977	-0.0877	-0.0105	0.4102	0.5775	0.4942	0.5659	0.554	1.0000

قوية بقيمة 98.0. كما يوضح الجدول أن سعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، والسيطرة على الفساد، والاستقرار السياسي، جميعها لها ارتباطات سلبية مع الاستثمار المحلي. علاوة على ذلك، فإن متغيراتنا التوضيحية ليس لها علاقة قوية مع بعضها البعض، مما يجعل بعد ذلك مشكلة العلاقة الخطية المتعددة بصرف النظر عن مؤشرات الحكومة التي سنقوم بتضمينها في الانحدارات المنفصلة.

المصدر: من عمل الباحثان.

ملحوظة DI: هو استثمار محلي، الناتج المحلي الإجمالي هو النمو الاقتصادي، EXC هو سعر الصرف، RI هو سعر الفائدة الحقيقي، CC هو السيطرة على الفساد، GE هي فعالية الحكومة، PS هي الاستقرار السياسي، RQ هي الجودة التنظيمية، RL هي سيادة القانون، VA هو الصوت / المساءلة

الجدول 2 هو تحليل الارتباط، والذي يوضح العلاقة بين المتغيرات في نموذجنا. يوضح الجدول أن الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي لها علاقة إيجابية

الجدول (3) تحليل المكون الرئيسي لمؤشرات الحكومة

Principal Component	Component Matrix (Loadings)						Proportion	Cumulative	Eigenvalue
	PS	VA	GE	RQ	CC	RL			
Political Gov									
First PC	0.7071	0.7071					0.7471	0.7471	1.4942
Second PC	0.7071	-0.7071					0.2529	1.0000	0.5057
Economic Gov									
First PC			0.7071	0.7071			0.9401	0.9401	1.8803
Second PC			0.7071	-0.7071			0.0599	1.0000	0.1197
Institutional Gov									
First PC					0.7071	0.7071	0.8818	0.8818	1.7635
Second PC					-0.7071	0.7071	0.1182	1.0000	0.2364

المصدر: من عمل الباحثان .

BP أيضاً إلى أن نموذج RE أكثر ملاءمة بينايشير اختبار Hausman إلى أن نموذج

تكشف نتيجة تحليل المكون الرئيسي في الجدول 3 أن الدراسة تحتفظ بأول مؤشرات الحوكمة الثلاثة المنشأة نظراً لأن قيمها الذاتية أكبر من واحد وتمثل 75 في المائة من المعلومات في الحكم السياسي ، و 94 في المائة من المعلومات في الإدارة الاقتصادية و 88 في المائة من المعلومات في الإدارة المؤسسية.

مهمة عند مستوي إحصائي بنسبة 5 في المائة. وبالمثل ، يزيد الصوت / المساءلة الاستثمار المحلي بمقدار 0.177 نقطة مئوية بينما يؤدي التحسن في الحوكمة السياسية إلى زيادة الاستثمار المحلي بمقدار 0.109 نقطة مئوية بشكل كبير.

تظهر الجدول (3 و 4 و 5) النتائج التجريبية على العلاقة بين الحكم والاستثمار المحلي في إفريقيا. على الرغم من أن النتائج عبر تقنيات الاقتصاد القياسي المختلفة تظهر أن الحوكمة لها تأثير إيجابي بشكل عام على الاستثمار المحلي ، تحتاج الدراسة إلى اتخاذ قرار بشأن نموذج خط الأساس المناسب. قدرت البحث اختبار F للاختبار بين نموذج OLS و FE المجمع.

تشير قيمة احتمالية اختبار F المهمة إلى أن نموذج FE أكثر ملاءمة من OLS المجمع. يشير الاختبار بين نموذج RE و OLS المجمع الذي يستخدم اختبار LM

FE أكثر ملاءمة مقارنة بنموذج RE. ثم يصبح نموذجنا الأساسي هو نموذج FE. تنتقل البحث بعد ذلك لاختبار التغيرية مع النتائج التي تشير إلى أن نماذجنا (جدول 3 و 4 و 5) تعاني جميعها من تباين غير ثابت في مصطلح الخطأ. تظهر نتائج اختبار الارتباط التسلسلي ل Wooldridge أيضاً أن جميع نماذجنا تعاني من ارتباط تسلسلي بينما تظهر اختبارات CD Pesaran و LM Scaled Pesaran للاعتماد المقطعي نتائج معاكسة عند مستوى 5 في المائة من الأهمية الإحصائية. بينما يشير اختبار CD Pesaran إلى عدم وجود الاعتماد على المقطع العرضي ، يشير اختبار LM Scaled Pesaran إلى وجوده. ومع ذلك ، فإن الدراسة تفسر هذه التحيزات في نموذج FE الذي يستخدم أخطاء القياسية .

تكشف النتائج الواردة في الجدول 4 حول العلاقة بين الحكم السياسي والاستثمار المحلي إلى جانب عناصره أن التحسن في الاستقرار السياسي يزيد الاستثمار المحلي في أفريقيا بنسبة 0.125 نقطة مئوية وهذه العلاقة

الجدول (4) الحوكمة السياسية والاستثمار المحلي في أفريقيا

	Political Stability					Voice/Accountability			Political Governance			
	Pooled OLS	Fixed Effects	Random Effects	Driscoll Kraay	Pooled OLS	Fixed Effects	Random Effects	Driscoll Kraay	Pooled OLS	Fixed Effects	Random Effects	Kraay
GDP	1.0329 ^a	1.6622 ^a	1.2081 ^a	1.6622 ^a	1.0085	1.6978 ^a	1.1860 ^a	1.6978 ^a	1.0085	1.6978 ^a	1.1861 ^a	1.6978 ^a
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)
EXC	0.0203	0.0841	0.1295 ^a	0.0841	0.0065	0.0313	0.1148 ^a	0.0313	0.0065	0.0313	0.1148 ^a	0.0314
	(0.138)	(0.395)	(0.000)	(0.678)	(0.628)	(0.750)	(0.005)	(0.869)	(0.628)	(0.872)	(0.005)	(0.869)
RI	-0.0005	-0.0002	0.0004	-0.0002	0.0011	0.0003	0.0011	0.0003	0.0011	0.1089 ^c	0.0011	0.0003
	(0.986)	(0.932)	(0.835)	(0.942)	(0.729)	(0.872)	(0.624)	(0.877)	(0.729)	(0.058)	(0.624)	(0.877)
PS	0.1363 ^a	0.1248 ^b	0.2263 ^a	0.1248 ^b								
	(0.001)	(0.019)	(0.000)	(0.037)								
VA					0.0495	0.1769 ^c	0.2121 ^b	0.1769 ^b				
					(0.249)	(0.058)	(0.015)	(0.028)				
Polgov									0.0306	0.1089 ^c	0.1307 ^b	0.1089 ^b
									(0.249)	(0.058)	(0.015)	(0.028)
R ² Overall	0.9632	0.9614	0.9553		0.9614	0.9610	0.9519		0.9614	0.9610	0.9519	
R ² Between		0.9784	0.9706			0.9789	0.9682			0.9789	0.9682	
R ² Within		0.7626	0.7508	0.7626		0.7603	0.7561	0.7603		0.7603	0.7561	0.7603
F-Stat	0.0000	0.0000		0.0000	0.0000	0.0000		0.0000	0.0000	0.0000		0.0000
F-Test		0.0000				0.0000				0.0000		
Wald			0.0000				0.0000				0.0000	
Hausman			0.0350				0.0000				0.0000	
B-P LM			0.0000				0.0000				0.0000	
M.Wald		0.0000				0.0000				0.0000		
Wooldridge		0.0000	0.0000			0.0000	0.0000			0.0000	0.0000	
Pesaran CD		0.2969	0.0000			0.2969	0.0000			0.1216	0.0000	
Pesaran		0.0000	0.0000			0.0000	0.0000			0.0000	0.0000	
Scaled LM												
Observations	224	224	224	224	224	224	224	224	224	224	224	224

المصدر: من عمل الباحثان .

4. هناك حاجة للحد من الفساد في أفريقيا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال العقوبات، أي معاقبة أصحاب المناصب السياسية الفاسدين كما أن إصلاحات القطاع العام ضرورية لتحسين الإدارة المالية في القطاع العام .
5. يجب أن يكون المواطنون قادرين على المشاركة في اختيار حكوماتهم وكذلك التمتع بحرية التعبير عن أنفسهم. وخاليين من الممارسات الانتخابية السيئة ، فإن هذا لا يؤدي فقط إلى بيئة سياسية أكثر استقراراً ولكن أيضاً بيئة اقتصادية أكثر استقراراً تضمن أنشطة الاستثمار المحلية .

المصادر العربية:

1. لإمام، عماد، 2005، المؤسسات والتنمية، سلسلة جسر التنمية، العدد(42)، منشورات المعهد العربي للتخطيط.
2. المناعي، جاسم، 2008، أهمية دور المؤسسات في النمو الاقتصادي، صندوق النقد العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، على الموقع: www.arabmonetaryfund.org
3. روزرفورد، ملكولم، 2009، المؤسسات في علم الاقتصاد - المؤسسة القديمة والجديدة، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
4. كاسي، تيرنس، 2001، السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، سلسلة دراسات علمية، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة.
5. الكواز، أحمد، 2008، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة. منشورات المعهد العربي للتخطيط، سلسلة رقم (69)، كانون الثاني، دولة الكويت.

المصادر الأجنبية:

1. North, Douglass.C, 1992, institutions and Economic theory, The American Economist, Vol.36, No.1,
2. WorldBankIndicators(WDI),info.worldbank.org/governance / wgi/ resource.
3. Tavares, Jose, 2004, Institutions and economic growth in Portugal a quantitative exploration, Portuguese Economic Journal, No.3,
4. Voigt, Stefan, 2007, How (Not) to Measure Institutions, the world bank published.
5. Rossiaud, Sylvain, 2010, institutional Economics, European

فيما يتعلق بالعلاقة بين الحوكمة الاقتصادية (ومكوناتها) والاستثمار المحلي ، تظهر النتائج التجريبية ، كما هو مبين في الجدول. 5 ، أن فعالية الحكومة لديها علاقة إيجابية ولكنها غير مهمة مع الاستثمار المحلي في أفريقيا. ترتبط الجودة التنظيمية بعلاقة إيجابية وهامة مع الاستثمار المحلي في أفريقيا بمستوى إحصائي مهم بنسبة 10 في المائة ، كما أن للحكومة الاقتصادية تأثير إيجابي وهام على الاستثمار المحلي. في حين أن الجودة التنظيمية تحفز الاستثمار المحلي بنسبة 0.124 نقطة مئوية ، فإن الحوكمة الاقتصادية تعزز الاستثمار المحلي بنسبة 0.066 نقطة مئوية. أن النمو الاقتصادي يحفز بشكل كبير الاستثمار المحلي في أفريقيا بينما سعر الصرف وسعر الفائدة الحقيقي غير مهمين في دفع الاستثمار المحلي.

الاستنتاجات والمقترحات :

● الاستنتاجات

1. أن جودة الحكم في إفريقيا رديئة حيث تكثر الأزمات السياسية والفساد وغياب سيادة القانون في معظم بلدان المنطقة
2. تأثير الحوكمة على الاستثمار المحلي في إفريقيا باستخدام مؤشرات الحوكمة غير المجمعة والمجمعة لـ 16 دولة أفريقية بين عامي 2002 و 2015 الذي يمثل معظم التحيزات في نموذج لوحة الاقتصاد القياسي. أظهرت النتائج أن جميع مؤشرات الحوكمة المستخدمة في هذه الدراسة لها تأثيرات إيجابية وذات دلالة إحصائية على الاستثمار المحلي في إفريقيا باستثناء فاعلية الحكومة التي لها تأثير إيجابي ولكن غير معنوي على متغير الناتج.
3. كشفت النتائج كذلك أن حرية الرأي والمسائلة والسيطرة على الفساد لها الأثر الأكبر على الاستثمار المحلي في أفريقيا .
4. أن جودة الحكم هي عامل مهم في تفسير مستوى الاستثمار المحلي في أفريقيا. كما أن للنمو الاقتصادي تأثير إيجابي قوي وهام على الاستثمار المحلي في القارة .
5. جودة الحكم هي عامل مهم في تفسير مستوى الاستثمار المحلي في أفريقيا. كما أن للنمو الاقتصادي تأثير إيجابي قوي وهام على الاستثمار المحلي في القارة .

● المقترحات

1. يستحسن على الرؤساء دول إفريقيا على وجه السرعة السعي لتحسين نوعية الحكم من خلال ضمان الاستقرار السياسي .
2. يمكن تحقيق الاستقرار السياسي من خلال إشراك الشباب وتمكينهم وتعليمهم من أجل كبح أي اضطرابات مدنية محتملة .
3. يجب اعتماد سياسات النمو الشامل حتى يشارك الفقراء في عملية النمو. كما يجب تطوير وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية في مجالات الصحة والتعليم والتغذية والصرف الصحي .

employed with empirical results revealing that all the indicators of governance positively and significantly influence domestic investment in Africa, except for government effectiveness which happens to be insignificant. Also, Voice/Accountability and the Control of Corruption exert more influence on domestic investment as indicated by their coefficient values. Furthermore, economic growth is also an important factor in explaining domestic investment in Africa. Policy recommendations are discussed.

commission, European Research Area, POLINARES, working paper, No.12, on website.

6. Algieri, B., & Mannarino, L. (2013). The Role of Credit Conditions and Local Financial Development on Export Performances: A focus on the Italian Regions, Università della Calabria, Dipartimento di Economia e Statistica.

7. Baek, S., & Yang, D. (2010). Institutional Quality, Capital Flight and Capital Flows. *Korean Economic Review*, 26(1),

8. Acemoglu, Daron & James A. Robinson, 2008, Persistence of Power, Elites & Institutions, *American Economic Review* 2008, 98.

The impact of institutional variables on domestic investment

a study on a group of African countries for the period 2002-2015

¹Piran Anwer Mohummed Tahir

²Ibraheem Adeeb Ibraheem

¹Assistant Lecturer/ *Duhok polytechnic university/ Kurdistan region of Iraq*

²Asst. Prof.Dr. *College of Administration and Economics – university of Mosul of Iraq*

Abstract:

The study empirically examined the impact of governance on domestic investment in 16 African countries with a balanced panel data set, between the years 2002 and 2015. The study employed six unbundled governance indicators from the World Bank, World Governance Indicators and constructed three bundled governance indicators using the Principal Component Analysis. The Driscoll and Kraay Fixed Effects model which accounts for serial correlation, groupwise heteroskedasticity and cross-sectional dependence were